الفصل ١

كتاب فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الإتصال

بسم الله الحمن الرحيم
وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم

[١٠١] [مقدمة]

قال الفقيه الأجل الأوحد العلامة الصدر الكبير القاضي الأعدل أبو الوليد محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن احمد بن رشد رضي الله تعالى عنه ورحمه · أما بعد حمد الله بجميع محامده والصلاة على محمد عبده المطهر المصطفى ورسوله · فإن الغرض من هذا القول أن نفحص على جهة النظر الشرعي هل النظر في الفلسفة وعلوم المنطق مباح بالشرع أم محظور أم مأمور به إما على جهة الندب وإما على جهة الوجوب · فنقول :

[٢٠١] [هل أوجب الشرع الفلسفة]

إن كأن فعل الفلسفة ليس شيئاً أكثر من النظر في الموجودات واعتبارها من جهة دلالتها على الصانع أعني من جهة ما هي مصنوعات فإن الموجودات إنما تدل على الصانع لمعرفة صنعتها · وأنه كلما كانت المعرفة بصنعتها أتم كانت المعرفة بالصانع أتم وكان الشرع قدندب الى اعتبار الموجودات وحث على

فصل المقال

ويليه

للعلامة ابي الوليد محمد بن احمد بن رشد

القرطبي رحمه الله تعالى

المتوفى سنة (٥٩٥) هـ

اَلمُحتَوَيَاتُ

١ كتاب فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الإتصال ٣
[١٠١] [مقدمة] ٣
[٢٠١] [هل أوجب الشرع الفلسفة] ٣
[٣٠١] [المنطق] ٤
[٤٠١] [لا يمكن لفرد واحد إدراك كل العلوم] ٥
[٥٠١] [الفلسفة ومعرفة الله تعالى] ٥
[٦٠١] [موافقة الشريعة لمناهج الفلسفة] ٦
[٧٠١] [استحالة الإجماع العام] ٨
[٨٠١] [هل يعلم الله تعالى الجزئيات] ٩
[٩٠١] [تقسيم الموجودات ورأي الفلاسفة فيها اختلاف المتكلمين في القدم والحدوث] .. ١٠
[١٠٠١] [اختلاف المتكلمين في القدم والحدوث] ١٠
[١١٠١] [تأويل بعض الآيات] ١١
[١٢٠١] [خطأ الحاكم وخطأ العالم : أي خطأ معذور] ١١
[١٣٠١] [الأصول الثلاثة للشرع والإيمان بها] ١٢
[١٤٠١] [تأويل ظاهر الآيات والأحاديث : أهل البرهان وأهل القياس] ١٣
[١٥٠١] [أحكام التأويل في الشريعة للعارفين] ١٤
[١٦٠١] [أقسام العلوم الدنيوية والأخروية] ١٥
[١٧٠١] [تقسيم المنطق والبرهان] ١٦
[١٨٠١] [لا يجوز أن يكتب للعامة ما لا يدركونه من أباح التأويل للجمهور فقد أفسده] . ١٧
[١٩٠١] [ما أخطأ فيه الأشعريون] ١٩
[٢٠٠١] [عصمة الصدر الأول عن التأويل] ١٩
[٢١٠١] [كيفية التوفيق بين الحكمة والشريعة] ٢٠
[٢٢٠١] [المسألة التي ذكرها الشيخ أبو الوليد في فصل المقال رضي الله عنه] ٢١

بخرق الإجماع فيه احتمال · وقد تبين من قولنا أنه ليس يمكن أن يتقرر إجماع في أمثال هذه المسائل لما روي عن كثير من السلف الأول فضلاً عن غيرهم أن هاهنا تأويلات يجب أن لا يفصح بها إلا لمن هو من أهل التأويل وهم الراسخون في العلم · لأن الاختيار عندنا هو الوقوف على قوله تعالى " والراسخون في العلم " لأنه إذا لم يكن أهل العلم يعلمون التأويل لم تكن عندهم مزية تصديق توجب لهم من الإيمان به لا يوجد عند غير أهل العلم · وقد وصفهم الله بأنهم المؤمنون به وهذا إنما يحمل على الإيمان الذي يكون من قبل البرهان وهذا لا يكون إلا مع العلم بالتأويل ·

فإن غير أهل العلم من المؤمنين هم أهل الإيمان به لا من قبل البرهان · فإن وكأن هذا الإيمان الذي وصف الله به العلماء خاصاً بهم فيجب أن يكون بالبرهان · أن كأن بالبرهان فلا يكون إلا مع العلم بالتأويل لأن الله تعالى قد اخبر أن لها تأويلا هو الحقيقة والبرهان لا يكون إلا على الحقيقة · وإذا كان ذلك كذلك فلا يمكن أن يتقرر في التأويلات التي خص الله العلماء بها إجماع مستفيض · وهذا بين بنفسه عند من أنصف ·

[٨٠١] [هل يعلم الله تعالى الجزئيات]

والى هذا كله فقد نرى أن أبا حامد قد غلط على الحكماء المشائين بما نسب إليهم من أنهم يقولون أنه تقدس وتعالى لا يعلم الجزئيات أصلاً · بل يرون أنه تعالى يعلمها بعلم غير مجانس لعلمنا بها وذلك أن علمنا بها معلول للمعلوم به فهو محدث بحدوثه ومتغير بتغيره · وعلم الله سبحانه بالوجود على مقابل هذا فإنه علة للمعلوم الذي هو الموجود · فمن شبه العلمين أحدهما بالآخر فقد جعل ذوات المتقابلات وخواصها واحداً وذلك غاية الجهل ·

فاسم العلم إذا قيل على العلم المحدث والقديم فهو مقول باشتراك الاسم المحض كما يقال كثير من الأسماء على المتقابلات مثل الجلل المقول على العظيم والصغير و " الصريم المقول على الضوء والظلمة " ولهذا ليس هاهنا حد يشتمل العلمين جميعاً كما توهمه المتكلمون من أهل زماننا · وقد أفردنا في هذه المسألة ! قولاً حركنا إليه بعض أصحابنا ·

كيف يتوهم على المشائين انهم يقولون أنه سبحانه لا يعلم بالعلم القديم الجزئيات وهم يرون أن الرؤيا الصادقة تتضمن الإنذارات بالجزئيات الحادثة في الزمان المستقبل وان ذلك العلم المنذر يحصل للإنسان في النوم من قبل العلم الأزلي المدبر للكل والمستولي عليه وليس يرون أنه لا يعلم الجزئيات فقط على النحو الذي نعلمه نحن بل ولا الكليات فإن الكليات المعلومة عندنا معلولة أيضاً عن طبيعة الوجود والأمر في ذلك العلم بالعكس · ولذلك ما قد أدى إليه البرهان أن ذلك العلم منزه عن أن